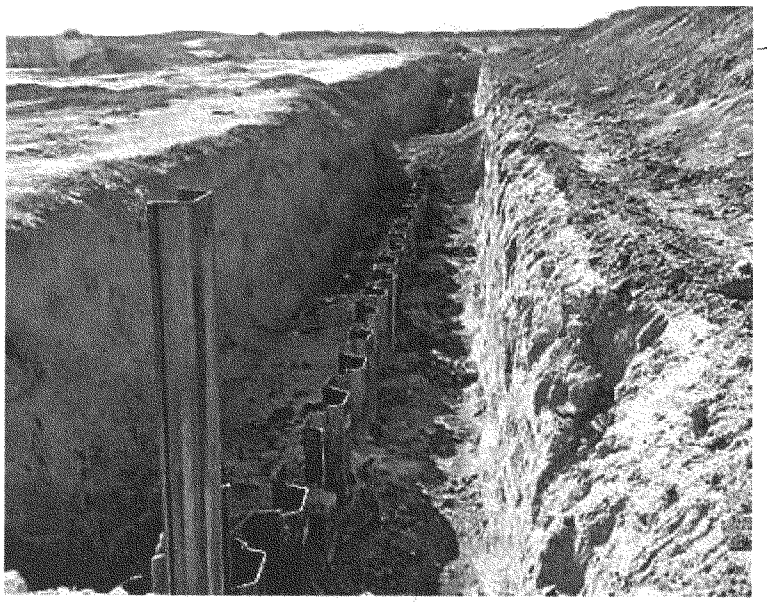

تشكّلتْ في بيروت مؤخّرًا حملةٌ لوقف بناء جدار العار، ولاسيّما بعد أن اتّضح أنّ منفِّذ المشروع، «شركة المقاولين العرب» في مصر، تنفّذ مشروعًا في صيدا. في ما يأتي نصُّ المؤتمر الصحفيّ، ونصُّ الرسالة الموجّهة إلى البرلمان اللبنانيّ.

حملة وقف جدار العار: مؤتمر صحافيّ

أيّتها الزميلاتُ، أيّها الزملاء،

بعيْد الذكرى الأولى للحربِ الإسرائيليّة على غزّة، يتواصل حصارُ الشعبِ الفلسطينيّ في غزّة، بتواطؤٍ رسميّ مصريّ مكشوف. ويَدخل تآمرُ النظام المصريّ على الشعب الفلسطينيّ مرحلةً جديدةً اليوم، عبر بناء جدارٍ معدنيّ داخل الحدود المصريّة مع قطاع غزّة المحتلّ.

الجدار المصريّ، والأفضلُ تسميتُه «جدارَ العار،» هو «تعبيرٌ عن التواطؤ بين حكومتيْ مصر والولايات المتّحدة» بحسب ما يقوله ريتشارد فالك، المقرّرُ الخاصّ التابع للأمم المتحدة. وقد صمّمه، بحسب الـ بي. بي. سي، مهندسون من الجيش الأميركيّ. وتحدِّد الكولونيلة المتقاعدة من الجيش الأميركيّ، آن رايْت، الجهةَ المصمِّمةَ بالاسم: إنها «سلاحُ المهندسين في جيش الولايات المتحدة» US Army Corps of Engineers... وذلك بطلبٍ من إدارة أوباما. وتَكْشف رايْت أنّ هذه الإدارة قَدّمتْ إلى حكومة مصر في آذار (مارس) ٢٠٠٩ مبلغ ٣٢ مليون دولار لمعدّاتِ مراقبةٍ وأمنٍ بهدف منع «حركة الطعام والبضائع والسلاح إلى غزّة.»

وطبقًا لتقرير «المنظّمة العربيّة لحقوق الإنسان» في بريطانيا، فإنّ جدار العار سيكون بطول عشرة كيلومترات (أو ١٤ وفقًا لمصادر أخرى)، وسيُغْرس على عمق عشرين إلى ثلاثين مترًا في الأرض. وهو يتكوّن من صفائحَ فولاذيّة، طولُ الواحدة منها ١٨ مترًا، وسمكُها خمسون سنتيمترًا. وتضيف المصادرُ أنّ الجدار مزوّدٌ بأنبوبٍ ضخمٍ لضخّ المياه، بما يجعل الأرضَ رخوةً، ويقضي على الأنفاق الموجودة، ويَحُول دون إمكانيّة حفر أنفاقٍ فلسطينيّةٍ جديدة.

أيّتها الزميلات، أيّها الزملاء،

إنّ «جدار العار» هو حلقةٌ من سلسلةٍ رسميّةٍ مصريّةٍ لحصار غزّة. وهذه السلسلة بدأتْ بإغلاق مَعْبر رفح. وحين فتح الفلسطينيون بعضَ الأنفاق لتأمين مقوّمات الصمود والحياة عقب ذلك الإغلاق، عمد النظامُ المصريُّ إلى تدمير عددٍ كبيرٍ منها، أو إلى ضخّ الغاز وقتْلِ مَن فيها، وذلك بحسب **هآرتس** الإسرائيليّة. أما ثالثةُ هذه الحلقات فهي منعُ القوافل الإنسانيّة من العبور إلى غزّة من بوّابة رفح، أو إذلالُ أعضائها، أو الطلبُ إليهم الذهابَ إلى العريش، بل الاعتداءُ عليهم بالضرب داخل القاهرة وفي العريش. وهذه السلسلة من التدابير الرسميّة المصريّة، المُمْلاةِ أميركيّاً، يجب ألاّ تنسيَنا تدبيرًا سابقًا بالغَ الخطورة، وهو تزويدُ مصر دولةَ العدوّ بالغاز المصريّ مقابلَ أسعارٍ زهيدة.

أيها النّاس،

إنّ جدارَ العار، المدعومَ والمموّلَ والمصمَّمَ أميركيّاً، يشكّل أخطارًا فادحةً على الشعب الفلسطينيّ في غزّة. وأبرزُ هذه الأخطار:

١ ـ الإسهامُ في خنق مليون ونصف مليون فلسطينيّ في غزّة، رأوْا في الأنفاق الأملَ شبهَ الأوحد في تأمين طعامهم ودوائهم ومواشيهم بعد أن فرض العالمُ «الحرُّ» حصارَه على غزّة عقب فوز حركة حماس بالانتخابات عامَ ٢٠٠٦، وبعد أن أغلق النظامُ المصريّ معبرَ رفح في وجه الفارّين من مجازر العدوّ في العام الماضي. الجديرُ ذكرُه أنّ ٦٠٪ من اقتصاد غزّة اليوم يعتمد على الأنفاق بحسب كارين أبو زيد، وهي المفوّضُ العامُّ للأمم المتّحدة لإغاثة اللاجئين وتشغيله (أونروا). وبذلك، فإنّ مبارك، بتلبيته الطلبَ الأميركيَّ ببناء جدار العار، يعاقب الشعبَ الفلسطينيَّ في غزّة بأكمله.

٢ ـ إمكانيّةُ تعريض بئرِ المياه الحلوة، الوحيدةِ التي يَشْرب منها أهالي القطاع، للتلوّث، وذلك بسبب احتمال تسرّب مياه الضخّ المصريّة إليها.

٣ ـ تقديمُ دعمٍ هائل للجيش الإسرائيليّ في حربه الجديدة المحتملة (والوشيكة؟) ضدّ غزة، وذلك بمنع حسني مبارك المقاومةَ الفلسطينيّةَ هناك من الحصول على السلاح عبر الأنفاق.

أيّتها الزميلات، أيّها الزملاء،

الخطوة الرسميّة المصريّة لا تتمّ في الخفاء، بل ترافقها وتُسْندها حملةٌ إعلاميّةٌ وصحافيّةٌ «تَجنّدَ» لخوضها إعلاميّون في كلّ مكان: من جريدة **الجمهوريّة** في مصر إلى **الشرق الأوسط** في المملكة السعوديّة. وهذه الحملة تستند إلى ذرائع، أهمُّها أنّ مصر تحمي «سيادتَها» من المتسلّلين ومهرّبي المخدِّرات والعابثين بأمنها. ولسنا هنا في صدد الردّ على منطق «السيادة» الذي لا يرى الخطرَ قادمًا إلاّ من الفلسطينيين وخلايا حزب الله ومشجِّعي كرة القدم الجزائريين، ولكنْ يهمّنا القولُ إنّ سيادةَ مصر ـ إنْ صحّت ـ ينبغي ألاّ تكونَ على حساب شعبٍ آخر، برجالِه ونسائِه وأطفالِه ومقاومته... هذا مع العلم أنّ غزّة لم تشكّل يومًا خطرًا على سيادة مصر.

إنّ النظامَ المصريّ اليوم شريكٌ في جريمة حربٍ إسرائيليةٍ ـ أميركيّةٍ واضحة، وينبغي فضحُه ووقفُه بمختلف الطرق. ولقد بدأ الناشطون في العالم بالتظاهر والاحتجاج ضدّه: فقد حذّرتْ عدةُ منظّمات حقوق إنسان في إيطاليا بأنّ جدار العار سيضع النظامَ المصريّ وإسرائيلَ على قدم المساواة في الحصار المضروب على غزّة. ودعت ستٌّ وعشرون منظّمة سويسريّة إلى الاعتصام أمام السفارة المصريّة احتجاجًا. وسارت تظاهرةٌ في جاكرتا ضدّ الجدار. كما نظّمت حركةُ التضامن الأوروبيّة مع الشعب الفلسطينيّ مسيراتٍ في لندن، ستتبعها مسيراتٌ أخرى في اليونان وهولندا والدانمرك والسويد أمام السفارة المصريّة. هذا طبعًا عدا الاعتصامات والتظاهرات في الأردن وغزّة وغيرِ مكانٍ من الوطن العربيّ.

إنّ مجموعتنا الوليدة، «حملة وقف جدار العار،» تَعتبر نفسَها جزءًا لا يتجزّأ من الحالة اللبنانيّة والعربيّة والعالميّة الغاضبة ضدّ خطوة النظام المصريّ الإجراميّة. وبعد البحث والاتصالات، تَشْتبه حملتُنا في ضلوع «شركة المقاولين العرب» المصريّة ببناء الجدار. هذه الشركة لها فروعٌ في لبنان، ومشروعٌ فيه. نحن نرحّب طبعًا بكلّ ما يَخْدم البنيةَ التحتيّةَ المهترئةَ في لبنان... ولكنْ شرط ألاّ يكونَ ذلك على حساب شعب فلسطين أو أيّ شعبٍ آخر. نعم، يهمّنا مدُّ شبكة مياه صرفٍ صحّيّ في صيدا والجوار، أو بناءُ مصنعٍ لتكرير المياه هنا وهناك، غير أنّ ذلك لا يجوز أن يتمّ على حساب تعطيش الشعب الفلسطينيّ الشقيق ولا على حساب حصار المقاومة الفلسطينيّة.

الجديرُ ذكرُه أنّ شركةَ المقاولين العرب، التي أسّسها المرحوم الوزير عثمان أحمد عثمان، هي التي بَنَت السدَّ العالي في زمن الرئيس جمال عبد الناصر. فهل انحطّت الشركةُ إلى محض منفّذٍ لمؤامرة التجويع العربيّة ـ الإسرائيليّة ـ الأميركيّة ضدّ الشعب الفلسطينيّ في غزّة؟

لقد ورد اسمُ «شركة المقاولين العرب» في عدّة تقارير صحفيّة، ومن بينها **الجزيرة نت**. وحاولت الشركةُ التملّصَ من كافّة الاتصالات الهاتفيّة التي أجريناها معها للتيقّن ممّا قرأناه في **الجزيرة نت** وما أورده شهودٌ عيان من الحدود المصريّة ـ الفلسطينيّة من رؤية آليّاتٍ ومعدّاتٍ تَحْمل شعارَ الشركة. وكان سؤالُنا لها واضحًا: هل تنفين ضلوعَكِ في بناء جدار العار الإجراميّ ضدّ قطاع غزّة المحتلّ؟

إنّ التزامَ «المقاولين العرب» الصمتَ يعني تواطُؤَها. وزادت شكوكُنا حين اتّصل بنا «القنصلُ العامّ» في السفارة المصريّة ليدافعَ ضمنًا عن الشركة بحجّة أنها شأنٌ مصريّ! إنّ ضلوعَ الشركة في جدار العار يدعونا إلى مطالبة كافّة المتعاملين معها، وعلى رأسهم «مجلسُ الإنماء والإعمار» في لبنان، بالتوقّف عن التعامل معها.

أيّها الجمعُ الكريم،

إنّ جدارَ العار غيرُ أخلاقيّ، ويتنكّر لمبادئ الجيرة والإنسانيّة. ومن ثم يجب فضحُ مصمّميه وممولّيه، ومقاطعةُ كلّ داعميه. إنه، كجدار الفصل العنصريّ الذي بناه العدوُّ الإسرائيليُّ مع الضفّة الغربيّة، غيرُ شرعيّ، ويتناقض مع كلّ دعاوى «الانفتاح» و«حوار الحضارات.» ولن يكون مصيرُه، في النهاية، إلاّ كمصير جدار برلين، أو كمصير الجدران التي بناها «سلاحُ المهندسين في جيش الولايات المتحدة» نفسُه لصدّ إعصار كاترينا في نيو أورليانز... دون جدوى. ودورُنا في هذه المرحلة، هنا، من بيروت، هو أن نُسهم ولو في فتحِ «ثغراتٍ أخلاقيّةٍ» في هذه الجدران العنصريّة الإجراميّة تعجّل في زوالها.

نشكر لكم حضوركم وإصغاءكم

رسالة مفتوحة إلى النوّاب اللبنانيين من «حملة وقف جدار العار»

حضرات النوّاب الكرام،

تحيّة طيّبة وبعد،

فإننا نودّ أن نحيطَكم علمًا بأنّ الشركة المسؤولة عن بناء الجدار الفولاذيّ تحت الأرض بين مصر وغزّة (فلسطين) تعمل أيضًا في لبنان على تنفيذ أحد المشاريع في مدينة صيدا.

هذا الجدار، كما لا يخفى عليكم، يساهم إسهامًا كبيرًا في خنق أهل غزّة. فهو يحطّم الأنفاقَ التي بنوْها منذ بدء الحصار الإسرائيليّ عليهم عامَ ٢٠٠٧. وبحسب كارين أبو زيد، المفوَّض العامّ للأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين وتشغيلهم (الأونروا)، فإنّ الأنفاق تؤمّن ٦٠٪ من حاجيّات الغزاويين اليوميّة مثل علبِ الحليب، والأطعمةِ، وموادِّ البناء، والقرطاسيّةِ، والكتبِ، والوقودِ، والأحذيةِ، وقطعِ غيار السيّارات.... وقد بنى الفلسطينيون تلك الأنفاقَ بعد إغلاق الحكومة المصريّة لمعبر رفح.

أيّها النوّاب اللبنانيون،

كلّنا يحتاج إلى بنًى تحتيّةٍ متطوّرةٍ في صيدا وبيروت وعكّار وكسروان والشوف، وفي جميع مناطق لبنان. لكنّ ذلك ينبغي ألا ينسيَنا أنّ «شركة المقاولين العرب» المصريّة، المسؤولةَ اليوم عن مشروع صرف مياه صحّيّ في صيدا، مسؤولة أيضًا عن بناء جدار العار والقتل ضدّ الفلسطينيين الذين تَجْمعنا بهم أواصرُ الأخوّة والجيرةِ والآمالِ المشتركة في التخلّص من الاحتلال الإسرائيليّ.

حضرات النوّاب الكرام،

ربّما فات الأوانُ لفسخ العقد الذي أبرمه «مجلسُ الإنماء والإعمار» مع شركة المقاولين العرب. لكنّ ذلك لا يمنعكم من أن تطالبوا الحكومةَ ومجالسَها وأدواتِها بعدم التعاقد مع هذه الشركة في مشاريع في المستقبل ما لم تتوقّفْ عن بناء جدار العار... علمًا أنّ هذا الجدار هو من تصميم «سلاح المهندسين في جيش الولايات المتحدة الأميركية.»

بعضُكم قد يقول إنّ بناءَ الجدار هو من حقّ مصر لأنها تدافع عن سيادتها ضد المتسلّلين والمهرّبين والعابثين بأمنها. لكنّ غزّةَ لم تشكّلْ في أيّ يومٍ من الأيام خطرًا على سيادة مصر. ثم إنّ الدفاعَ عن سيادة مصر لا يكون بانتهاك حقّ الحياة في فلسطين!

أيها النوّاب،

إنّ السكوتَ عن شركةٍ تعمل في بلادنا وترتكب الجريمةَ الموصوفةَ في حقّ أشقّائنا وشقيقاتنا مشاركةٌ في الجريمة. لذا نناشدكم رفعَ الصوت عاليًا ضدّ ارتكابات هذه الشركة بحقّ مواطني غزّة، وضدّ أن يتعاقد «مجلسُ الإنماء والإعمار» معها مادامت ضالعةً في بناء جدار العار.

وشكرًا لكم

بيروت في ٢٠١٠/٣/٣

للاتصال: stopgazawall@googlegroups.com